

نتيجة تفشي تأجير السجلات التجارية في البحرين

العمالة الوافدة تهيمن على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



علي مرهون



رضا الجبل



نظام كمشكي

متفشية، على سبيل المثال 75 في المئة من المؤسسات في منطقة سلماباد الصناعية مؤجرة، وأكثر من 75 في المئة من سجلات المقاولات مؤجرة».

وتابع «إدارة وتسويق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أغلبها يعود للعمالة الوافدة».

واستطرد «إذا كان السجل مؤجراً إلى عامل وافد، فإنه من الطبيعي أن يستقدم أهله وأصدقائه للإدارة والتسويق».

وعن الوظائف، قال: «غالبية الوظائف التي يولدها نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون من نصيب العمالة الوافدة».

ذكرت إحصائيات الجهاز المركزي للمعلومات أن عدد الأجانب الذين يعيشون في مملكة البحرين ارتفع من 251 ألف أجنبي في سنة 2001 إلى 666 ألف أجنبي في 2010.

كما أفاد أن العمالة الوافدة تسيطر على الإدارة والتسويق في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بنسب تصل إلى 95 في المئة، إن لم يكن بنسبة 100 في المئة».

وعن الوظائف التي تولدها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قال: «كلها تذهب للعمالة الوافدة».

في إشارة إلى أن الرواتب تقل عن 200 دينار نادراً ما يشغلها بحرينيون، في حين يوجد 292 ألف عامل أجنبي وراتبهم أقل من 200 دينار.

ورأى أن العمالة الوافدة استطاعت أن تخلق فرص عمل «لها ولأسرها».

من جهته، قال رجل الأعمال رضي الجبل: «عندما نصف السجلات المؤجرة على أنها ملكية أجنبية من الباطن، فإن العمالة الوافدة تسيطر على الغالبية من ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة».

وأضاف «تأجير السجلات ظاهرة

فيبلغ عدد البحرينيين 80 في المئة والأجانب 20 في المئة».

أما أمين سر جمعية المقاولين البحرينية علي مرهون فقال: «إن 70 في المئة من ملكية السجلات المسجلة باسم بحرينيين، هي فعلياً مملوكة للعمالة الوافدة من خلال تأجير السجلات».

وأضاف «إذا كان السجل مؤجراً فهو فعلياً مملوك لأجنبي وإن كان باسم بحريني، وبذلك فإن العمالة الوافدة تسيطر على ملكية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين من الباطن».

واستطرد «في قطاع المقاولات وحده يوجد نحو 8000 آلاف سجل تجاري، الغالبية العظمى منها مؤجرة على العمالة الوافدة، بينما البحرينيون الفعليون الذين يعملون بأنفسهم يتراوح عددهم بين 300 و400 بحريني».

وذكر أن ظاهرة تأجير السجلات بدأت تنتقل للمؤسسات الكبيرة.

■ المنامة - عباس المغني

تحدث رجال أعمال عن هيمنة العمالة الوافدة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة امتلاك وإدارة وتسويقاً تحت مظلة ما اصطلح عليه اقتصاد الظل أو (التجارة المستترة) وذلك نتيجة تفشي ثقافة ظاهرة السجلات التجارية في مملكة البحرين.

ورأوا أن العمالة الوافدة من خلال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، استطاعت أن تخلق فرص عمل، لـ «نفسها ولأسرها».

وحسب إحصائيات رسمية استحوذت العمالة الأجنبية على نسبة تتراوح بين 85 و95 في المئة سنوياً من إجمالي الوظائف التي يولدها القطاع الخاص من 2006 حتى 2010.

وقد أوضحت إحصائيات لهيئة التأمينات الاجتماعية أن عدد العمالة الأجنبية المؤمن عليها، قفز من 271 ألف عامل في 2006 إلى نحو 372 ألف عامل في 2010.

وأكدت إحصائيات التأمينات أن نسبة 79 في المئة من عدد العمالة الأجنبية البالغ عددها 292 ألف عامل، تقل رواتبها عن 200 دينار.

ويرى مغاولون أن العمالة ذات الرواتب المنخفضة خصوصاً التي تقل عن 200 دينار، هي العمالة السائدة في قطاع المؤسسات الصغيرة.

وقال رجل الأعمال نظام كمشكي: «إن السجلات باسم بحرينيين، وبالتالي فإن ملكية السجلات هي لبحرينيين، لكن هناك الكثير منها مؤجر وهو ما يعني ملكية للأجانب بطريقة غير مباشرة».

وأضاف «فيما يتعلق بإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهناك بحرينيون وأجانب، أما التسويق في هذه المؤسسات

إيران تسمح للطيران القطري بتسيير رحلات داخلية ضمن أراضيها

■ طهران - أ ف ب

سمحت إيران التي يعاني أسطولها الجوي تقادماً جراء العقوبات الغربية، للمرة الأولى لشركة طيران أجنبية هي الخطوط الجوية القطرية بتسيير رحلات داخلية ضمن أراضيها، وفق ما أعلن الأحد مسؤول إيراني لوكالة آيسنا للأخبار.

وقال نائب الوزير المكلف بشؤون النقل شهريار أفندي زاده كما نقلت عنه الوكالة: «تم التوصل إلى اتفاق وسيتم إعلان موعد تنفيذه لاحقاً من جانب السلطات».

وأوضح أن الخطوط القطرية لن تسيير رحلات داخلية إلا بالتعاون مع شركة إيرانية لأن القانون الإيراني يحظر على الشركات الأجنبية تسيير رحلات بمفردها داخل الأراضي الإيرانية.

وأضاف أن الشركة القطرية ستتحمل أسعاراً لوقود الطائرات أعلى بنسبة 75 في المئة مقارنة بالشركات الإيرانية، ما يعني أن أسعار بطاقتها ستكون أعلى بنسبة 25 في المئة.

وتسيير الخطوط القطرية التي تملك أسطولاً حديثاً يضم 97 طائرة من طراز إيرباص وبوينغ رحلات خارجية بين الدوحة وثلاث مدن إيرانية هي طهران ومشهد وشيراز.

في المقابل، تعاني الشركات الإيرانية منذ ثلاثين عاماً حظراً أميركياً على بيع قطع الغيار، الأمر الذي يحول دون قيام طهران بشراء طائرات جديدة وحتى مستعملة وصيانتها. وعمدت المجموعات الإيرانية إلى الالتفاف على هذه العقوبات عبر استئجار طائرات روسية الصنع من دول الاتحاد السوفياتي السابق وخصوصاً أوكرانيا.

إيران لا ترى ضرورة لعقد اجتماع طارئ لـ «أوبك»

نقلت وكالة أنباء الطلبة الإيرانية أمس الأحد (30 أكتوبر/ تشرين الأول 2011)، عن المندوب الدائم لإيران لدى «أوبك» محمد علي خطيبي، قوله إن إيران الرئيس الحالي لمنظمة «أوبك» لا ترى ضرورة لعقد اجتماع طارئ للمنظمة قبيل الاجتماع المقرر عقده في ديسمبر/كانون الأول. ونقلت عنه قوله: «اعتقد أنه من غير المحتمل عقد اجتماع طارئ لأوبك نظراً إلى أنه لا توجد أي مسألة طارئة كما أن السوق متوازنة».

«إدارة المال» يوزع أرباحاً

لصندوق الاستثمار في تأجير الطائرات

وقال الرئيس التنفيذي للاستثمار في بيت إدارة المال، محمد الجاسم: «يسرنا أن نعلن توزيع الدفعة الثالثة من الأرباح على مستثمرينا في صندوق تأجير الطائرات في جميع دول مجلس التعاون الخليجي. فقد أتاح هذا الصندوق للمستثمرين فرصة فريدة للاستفادة من النمو في قطاع الطيران العالمي وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، والتي تعتبر الأسرع نمواً في قطاع السفرات في العالم اليوم. ويشكل نجاح هذه الصفقة واستراتيجيتنا القائمة على الاستثمار في موجودات منتجة للعائد النقدي الجاري مصدراً مستمراً للتدفقات النقدية المستقرة والأكيدة للبنك ومستثمريه».

ويستثمر بيت إدارة المال في قطاعات تعتبر ذات أهمية كبيرة للتنمية الاقتصادية في المنطقة، وقد قام بتوظيف عدد من الاستثمارات المهمة في قطاعات أساسية منها النقل والمواصلات، والبنية التحتية، والطاقة، والكهرباء، والخدمات المالية، والعقار، وأسواق المال.



محمد الجاسم

مع نوفاس أفياشن وشركة مزون بارنر ليمتد، إلى الاستفادة من الفرص المتاحة في قطاع الطيران والذي أظهر مرونة وقوة، وخصوصاً في شريحة تأجير الطائرات التي تتميز بعوائدها العالية والقدرة على تحقيق المزيد من النمو.

■ المنامة - بيت إدارة المال

أعلن بيت إدارة المال، وهو مصرف استثماري إسلامي مقره البحرين، أمس الأحد (30 أكتوبر/ تشرين الأول 2011)، قيامه بتوزيع أرباح للمرة الثالثة على المستثمرين في صندوقه الاستثماري لتأجير الطائرات، للفترة المنتهية في 30 سبتمبر/أيلول 2011.

الأرباح توزع على المستثمرين في الصندوق، كل ثلاثة أشهر بمعدل سنوي يقدر بـ10 في المئة، ويتضمن الصندوق أفراداً من ذوي الملاءة العالية وشركات عائلية ومؤسسات مالية من جميع دول مجلس التعاون الخليجي.

وتقوم الهيكلة الاستثمارية للصندوق على صفقة مع شركة طيران الإمارات، والتي تعتبر من أكبر شركات الطيران في العالم، تم إعلانها في يناير/كانون الثاني 2011، وتشمل شراء وإعادة تأجير طائرة بوينغ 777-ER. وتهدف هذه الصفقة والتي تم إبرامها بالمشاركة



الرئيس التنفيذي لبنك التنمية ومدير معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية يوقعان المذكرة

مذكرة تفاهم بين «البحرين للتنمية»

و«الدراسات المصرفية» في مجال تدريب رواد الأعمال

■ المنامة - بنك البحرين للتنمية

وقع بنك البحرين للتنمية ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية مذكرة تفاهم للتعاون بين الجانبين في طرح برامج مشتركة ومتخصصة في تدريب وتنمية رواد الأعمال وذلك لتحقيق مبادرات رؤية البحرين الاقتصادية 2030 المتعلقة بهذا الجانب. وتنص المذكرة على تعاون البنك والمعهد في عقد برامج تدريبية وورش عمل وبرامج أخرى في مجال تدريب رواد الأعمال في مملكة البحرين والمنطقة عموماً وذلك حسب الحاجة، كما تنص المذكرة على إقامة شراكة استراتيجية بين الجانبين في هذا المجال. ووقع المذكرة كل من الرئيس التنفيذي للبنك نضال صالح العوجان، ومدير معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، جاري مورويواي.

وقال العوجان: «تصب مذكرة التفاهم الموقعة بين بنك البحرين للتنمية ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، في اتجاه تحقيق مبادرات رؤية البحرين الاقتصادية 2030 ذات العلاقة بتسهيل تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير قدرات رواد الأعمال، وكذلك استراتيجية بنك البحرين للتنمية الخاصة بتطوير الخدمات غير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين وبناء مجموعة واسعة من الخدمات والبرامج الاستشارية المتخصصة مع التركيز بشكل أساسي على عملية بناء قدرات رواد الأعمال والتي أصبحت من المتطلبات الرئيسية لنجاح أي مشروع، خاصة في ظل التطورات

التقنية والمالية والعلمية التي يشهدها قطاع ريادة الأعمال والذي أصبح يشكل حالياً تخصصاً أكاديمياً مستقلاً في العديد من المعاهد والجامعات».

وأكد العوجان على «أهمية الشراكة والتعاون بين بنك البحرين للتنمية ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية في تدريب رواد الأعمال، وذلك لما يتمتع به المعهد من خبرة كبيرة في مجال تدريب وتأهيل الكوادر البشرية الوطنية في مختلف التخصصات ومنها إدارة الأعمال، وذلك ما يشكل إضافة حقيقية للبرامج والخدمات الاستشارية التي يقدمها بنك البحرين للتنمية لرواد الأعمال، كما يفتح ذلك المجال أمام رواد الأعمال للاستفادة من هذه البرامج المتخصصة».

من جانبه، قال مدير معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية: «يتمثل الهدف الاستراتيجي لمعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية في خدمة القطاع المالي والمصرفي من خلال التدريب والتطوير المستمر للموارد البشرية الوطنية، ونتيجة لوجود مبادرات وتمويل خاصة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدريب رواد الأعمال، أصبح من المهم بالنسبة لمعهد البحرين للدراسات

المصرفية والمالية الاستفادة من خبراته الكبيرة لدعم هذه المبادرات، خاصة وأن هذه المؤسسات بحاجة إلى دعم القطاع المالي والمصرفي وذلك لضمان متابعة فرص التنمية مستقبلاً. كما يشارك المعهد في مشاريع خاصة بتحديد الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع المالي والمصرفي في تقديم دعم أكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة».

شركات عربية تقدمت

لبناء نصف مليون وحدة سكنية في العراق

■ بغداد - أ ف ب

نهار غد الاثنين». وأكد أن «عدد المسجلين تجاوز الحد المطلوب»، وشدد المالكي على ضرورة «التأكيد على القطاع الخاص في الاستثمار، خصوصاً في مجال البناء والإسكان».

وتعد مشكلة السكن بين أبرز المشاكل التي يعاني منها العراقيون خصوصاً في العاصمة بغداد. وقال رئيس الوزراء إن «المشاريع السكنية من أهم المشاريع الاستثمارية في البلاد، لحاجتنا الماسة للمساكن ولكون هذا القطاع فعالاً أكثر من غيره في امتصاص البطالة، وتشغيل العاطلين عن العمل». وكانت هيئة الاستثمار العراقية أعلنت الشهر الماضي عن التوصل لاتفاق مع شركة «هانوا» الكورية الجنوبية لانجاز مشروع بقيمة سبعة مليارات و250 مليون دولار، لبناء مئة ألف وحدة سكنية في محافظة بغداد، وهو أكبر مشروع سكني ويعد خطوة أولى نحو بناء مليون وحدة سكنية في عموم البلاد.

قال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إن شركات أجنبية تقدمت لبناء 500 ألف وحدة سكنية في البلاد، فيما أعلن عن تجاوز أعداد المسجلين لشراء وحدات سكنية في مشروع بسمايا التي تشيده شركات كورية، عن الحد المطلوب. ونقل المستشار الإعلامي للمالكي، علي الموسوي الذي قام بزيارة لهيئة الاستثمار أمس الأحد (30 أكتوبر/ تشرين الأول 2011)، عنه «تقدمت شركات أجنبية لبناء ما بين 400 إلى 500 ألف وحدة سكنية في العراق». وأشار إلى أن «الشركات من دول عربية مختلفة». ولم يشر الموسوي إلى المواقع المقترحة لبناء الوحدات السكنية الجديدة. إلى ذلك، قال المالكي إن «التسجيل على الوحدات السكنية في مشروع بسمايا التي تشيده شركات كورية جنوبية سوف يغلغ منتصف